الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

تحضيراً للمشاورات الجارية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة
الأمانة العامة، 25-26 يوليو/ تموز 2017

مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة

إن السادة المسئولين ممثلي الدول العربية المشاركين في الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (مرفق قائمة المشاركين)، الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بمقرها بالقاهرة يومي 25 و26 يوليو/ تموز 2017[1]:

- حرصاً على تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عملية التنمية في الدول العربية،
- وإيماناً بأهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة بما يؤدي إلى إدارتها بطريقة فعالة وإنسانية،
- وتأكيداً على أهمية الكفاءات العربية في المهجر التي تعتبر ثروة وطنية وقومية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلاءها مكانة متميزة ضمن الخيارات الاستراتيجية التنموية للبلدان العربية،
- ووعياً بتزايد عمليات الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة في المنطقة العربية عبر الطرق البرية والبحرية، وخصوصاً البحر المتوسط، وذلك برغم الجهود التي تبذل لوقف هذه التدفقات،
- ووعياً كذلك بخطورة الطرق غير الآمنة التي يسلكها المهاجرون واللاجئون للهروب من النزاعات مما قد يؤدي إلى وقوعهم في أيدي تجار البشر وما يستتبعه ذلك من تعرضهم لانتهاكات جسيمة لحقوقهم وكرامتهم الإنسانية،
- وإدراكاً لأثار النزاعات على المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في البلدان التي تمر بأزمات،

[1] تم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، حيث تم تخصيص اليوم الأول للاتفاق العالمي للاجئين، واليوم الثاني للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، وذلك في إطار جهود عملية التشاور للتحضير للمشاورات الجارية حول الاتفاقين العالميين المزمع تبنيهما عام 2018. وهذا تنفيذاً لما نص عليه البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور الذي عقد يومي 2-2016/8/3 تحضيراً للاجتماع العام رفيع المستوى حول التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، واتساقاً مع مخرجات الاجتماعات العادية السابقة لعملية التشاور (أبريل 2015، مايو 2016، مايو 2017).

- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة واللجوء وأوضاع المهاجرين واللاجئين وحقوقهم أصبح لها العديد من التداعيات السياسية والأمنية على المستويات الإقليمية والدولية ولم تعد تقتصر على الآثار التي تخلفها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية،
- وتأكيداً على احترام خصوصية كل منطقة إقليمية وكل دولة من دول العالم بما يحتم مراعاة ذلك عند صياغة الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، ووضعه بطريقة مرنة تحترم هذه الخصوصية، إلى جانب أهمية احتوائه على السبل والوسائل لترجمة المبادئ والالتزامات الواردة به إلى أهداف قابلة للتنفيذ،
- وتأكيداً على الدور الإيجابي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في توحيد الموقف العربي من الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية وعرضه خلال الفعاليات العالمية، وأهمية دعمها وتعزيز دورها كأحد الآليات القائمة المهمة،
- وبعد الاطلاع على تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة، وعلى طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تم بموجبها تحديد الموضوعات الست التي سيتم مناقشتها في الجلسات المواضيعية غير الرسمية بشأن تيسير الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، وعلى العروض التي تم تقديمها خلال الاجتماع والأفكار والمقترحات التي تضمنتها مداخلات السادة المشاركين فيه والمناقشات التي دارت في الاجتماع،

يوصون بأهمية أخذ البنود التالية في الاعتبار عند وضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة:

أولاً: حقوق الإنسان للمهاجرين كافة، والإدماج الاجتماعي، والتماسك، ومنع جميع أشكال التمييز:

1. التأكيد على مبدأ المسئولية المشتركة بين دول المنشأ ودول المقصد ووضع مقاربات ورؤى متوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولة المقصد، حيث أن كفالة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين أمر ضروري لتعزيز مساهماتهم في دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء، وذلك بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
2. ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم إلى دول المهجر أو اللجوء لأسباب قسرية بغض النظر عن وضعهم القانوني الذي يرافق رحلتهم إلى دولة المقصد.
3. إعطاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين من النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء، والتعامل معهم بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، ووضع برامج للتعريف بحقوقهم، وتطوير استجابات مناسبة لاحتياجات هذه الفئات، وذلك بالتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
4. التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا والمعتقدات الدينية وحماية المهاجرين من الممارسات العنصرية من خلال عمل حملات توعية مجتمعية بالاستعانة بوسائل الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تعزيز الحوار بين المهاجرين والمجتمعات المستضيفة لهم، وتمكين المهاجرين من نشر تجاربهم الشخصية.

ثانياً: معالجة أسباب الهجرة:

1. التأكيد على أن الهجرة هي الوجه الآخر للتنمية، وذلك من خلال تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 والتي سيكون لها تأثيراً كبيراً على الهجرة، حيث أن الفقر والبطالة يعدان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وبذلك فإن تنمية دول المنشأ والعبور من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار سوف يخلق فرص عمل جديدة، كما أن تحسين فرص العمل والتعليم من شأنه أن يعمل على الحد من العوامل الدافعة للهجرة.
2. مطالبة المجتمع الدولي بتقديم الدعم المادي والفني لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المنشأ مما يساعد على خلق فرص عمل للشباب في أوطانهم الأصلية.
3. تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي من خلال التحليل والتخطيط المشترك للانتقال من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الاستجابات التنموية الأطول أمداً.
4. التأكيد على أهمية حل النزاعات والصراعات التي تسببت في زيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين.
5. التضامن بين الدول في حل الأزمات والكوارث الطبيعية وتأثيرها على المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات.

ثالثاً: التعاون الدولي وإدارة الهجرة بجميع أبعادها:

1. ضرورة الاعتماد على عناصر جيدة لحوكمة الهجرة تقوم على استحداث آليات وطنية للتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني، بحيث يكون هناك تنسيق بين الوزارات وكذلك بين الحكومات المركزية والإدارة المحلية، وذلك بهدف وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متماسكة تعمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية.
2. تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد لتحقيق التوازن بين سياسات الهجرة، من خلال عدة طرق من بينها وضع نظم لأسواق العمل في دول المقصد، والقيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في هذه الدول، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، ووضع آليات مشتركة للاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين بمختلف مستوياتهم، والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح لدول المصدر بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة.
3. أهمية وضع وتبني مقاربة وطنية تعتمد على معلومات دقيقة ناتجة عن عملية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحسين نوعيتها وتحليلها، وذلك من خلال العمل على بناء القدرات المؤسسية الوطنية.
4. ضرورة تضمين الهجرة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية.
5. أهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين في كل جوانب حوكمة الهجرة لتحقيق المساواة للنساء بما يتفق مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، ومعالجة هذا الموضوع على جميع المستويات القانونية والسياسية والممارسة.

6. أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة، وذلك من خلال تقديم التدريب الفني واللغوي اللازم لهم وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعرف على قوانين وأنظمة الدول المستضيفة واحترامها.
7. التوافق والتنسيق بين دول المنشأ ودول المقصد في مجال العودة الطوعية للمهاجرين وإعادة قبولهم وإعادة إدماجهم في إطار الاتفاقيات والترتيبات الثنائية، مع الحفاظ على كرامتهم ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان عند التعامل معهم بما يتفق مع المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، وإنفاذ القانون الدولي في عودة المهجرين قسراً من أوطانهم نتيجةً للصراعات واحتلال الأرض كما هو في الحالة الفلسطينية.
8. أهمية اتساق برامج إعادة الإدماج مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومع احتياجات المجتمعات المحلية التي يعود إليها المهاجرون، ووضع سياسات ناجعة تعزز إسهامات المهاجرين في عملية التنمية، بما فيها إعادة إدماجهم في سوق العمل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم.
9. ضرورة صياغة المبادئ والالتزامات المضمَّنة في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة بطريقة مرنة تضع في اعتبارها خصوصية كل منطقة إقليمية وخصوصية كل دولة، وتراعي مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، بحيث يتم ذلك من خلال وضع القواعد والمبادئ المتفق عليها وتقسيمها إلى عناصر ملزمة وأخرى غير ملزمة.

رابعاً: مساهمات المهاجرين والمغتربين في جميع أبعاد التنمية المستدامة:

1. الاعتراف بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين سواء في دول المنشأ أو في دول المقصد وتشجيعهم، حيث أن تحويلات المهاجرين واستثماراتهم وقيامهم بنقل خبراتهم ومعارفهم تسهم في تنمية دول المنشأ، كما أن للمهاجرين دور كبير في تنمية دول المقصد كذلك.
2. أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المنشأ، وفي نفس الوقت توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي في دول المقصد. ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على أهمية:
   أ. إتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على الكرامة الإنسانية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة؛
   ب. أخذ الهجرة في عين الاعتبار في خطط التنمية الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي، وتوفير الأطر والآليات الخاصة بنقل المعرفة عبر المهاجرين.
3. مواصلة السعي إلى تضمين الهجرة في خطط التنمية الوطنية في الدول العربية وإشراك الكفاءات والمؤسسات العربية في الخارج في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم، وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم في الحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.

4. الاهتمام بالكفاءات العربية المقيمة بالخارج وتشجيع الاستفادة منها لدعم جهود التنمية المستدامة في دول المنشأ والمقصد، وتحفيزها لدعم برامج التنمية الوطنية، ونقل المعرفة والخبرات التي اكتسبوها والتكنولوجيا الحديثة إلى دولهم الأصلية، وربطهم بالمؤسسات والكيانات العلمية العربية التي تعمل في نفس مجالات تخصصهم.
5. التأكيد على أهمية توفير الحوافز الجاذبة لوضع تحويلات المهاجرين في خدمة التنمية؛ وذلك من خلال:
   أ. دعوة دول المنشأ والمقصد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تحويلات المهاجرين، وذلك باتخاذ إجراءات لتخفيض تكلفة إرسال التحويلات والعمل على زيادة تدفقها من خلال قنوات رسمية[2]؛
   ب. حث دول المقصد على النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المُحوَّلة إلى دول المنشأ، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي والإداري؛
   ج. وضع برامج لجذب تحويلات المهاجرين للاقتصادات الوطنية لدول المنشأ والعمل على زيادة الوعي الإنفاقي لدى أسر المهاجرين؛
   د. وضع برامج لتشجيع استثمارات المهاجرين في أوطانهم الأصلية؛
   ه. دعوة دول المنشأ للنظر في تنويع قنوات الاستثمار في المشاريع الفردية والمجتمعية، وتوفير حوافز لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التحويلات المالية؛ وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
6. التأكيد على أهمية التحويلات في دفع عجلة التنمية إلا أنها ليست المصدر الأساسي لتمويل التنمية وليست بديلاً للمساعدات التنموية الدولية نظراً لتذبذبها وعدم القدرة على قياسها وقياس تأثيرها على مكافحة الفقر.
7. إدراكاً لأهمية التماسك الاجتماعي في تحقيق التنمية، نؤكد على أن هذا التماسك يمكن تحقيقه بتشجيع السياسات التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، حيث يعد جسر الهوة بين الثقافات أمراً ضرورياً وعاجلاً للسلام والاستقرار والتنمية.
8. وضع سياسات للاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة باعتبارها ملكية فكرية لدول المنشأ من خلال عدة أمور من بينها خلق شبكات تواصل قوية بين المهاجرين ودولهم الأصلية، وإزالة العوائق أمام الهجرة الدائرية، وتنمية رأس المال البشري في دول المنشأ.
9. تشجيع المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان المنشأ، وكذلك المبادرات الفردية التي يتقدم بها المهاجرون بهدف إفادة أوطانهم الأصلية في مختلف المجالات.

[2] إعمالاً لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 313/69 الصادر في الدورة 69 بتاريخ 2015/7/27).

خامساً: تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص والأشكال المعاصرة للرق:

1. دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والوقاية من شبكات الجريمة المنظمة التي يمتد نشاطها من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى الأنشطة الإرهابية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها.
2. مطالبة المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات العاملين بالأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ القانون والمؤسسات ذات الصلة، وتوفير البرامج والمعدات التي تهدف إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.
3. توسيع دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التوعية بخطورة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وأبعادها وآثارها المختلفة.

سادساً: الهجرة غير النظامية ومسارات الهجرة النظامية:

1. التأكيد على زيادة القنوات الشرعية للهجرة وإتاحة فرص للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة وذلك من شأنه أن يقلل من الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية.
2. توفير مسارات موسعة للهجرة النظامية والدخول القانوني إلى دول المقصد من خلال:
   أ. توفير المعلومات بشأن شروط الدخول والإقامة والعمل وغيرها من المعلومات؛
   ب. زيادة المنح الدراسية وفرص التدريب الفني والمهني؛
   ج. زيادة فرص الهجرة الدائرية والمؤقتة والموسمية؛
   د. تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) حسب التشريعات والقوانين الوطنية؛
   ه. تيسير التجمع العائلي.
3. تخفيض رسوم توظيف العمالة وتنظيم نشاط مكاتب التوظيف بالخارج ليتسنى ضمان إبرام عقود توظيف قانونية وموثقة وتوفير ظروف عمل مناسبة للمهاجرين حسب مبادئ التوظيف المنصف.
4. إنشاء نقاط خدمات موحدة لتقديم خدمة التدريب والتأهيل ما قبل التوظيف وللتصديق على الشهادات والمعادلات الدراسية وتسهيل ترتيبات السفر.
5. التأكيد على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة.